

الفصل الثالث

أهداف الدراسات السكانية

ألمحنا إلى تطور الدراسات السكانية وتدرجها من حيث الموضوعات التي تعنى بها والتفريعات التي تشعبت عنها ، ومن الطبيعي أن تسير وفقا لذلك أهداف هذا النوع من الدراسة وأن تتدرج هذه الأهداف وتنوع بتنوع المجالات والمستويات والجماعات ، وخاصة أنها بدأت ذى بدء لتحقيق أهدافا عملية محلية ، وانتهت إلى أن غدت عملية تطبيقية عالمية .

والمتبع لأهداف الدراسة السكانية لا بد وأن يضع في الاعتبار الأول أن هذه الدراسة كانت تتخذ مظهر الحصر العددي ، لبعض القطاعات السكانية ، ولتحقيق وظائف اجتماعية محدودة ومحددة ، في مقدمتها جباية الضرائب وتعبئة الجيوش للغزو ومما يذكر بهذا الصدد أن القطاع المصري من الجمهورية العربية المتحدة كان من أسبق المجتمعات الإنسانية بممارسة لتعداد السكان ، فيذكر المؤرخون أن حوالى عام ١٥٠٠ ق . م قام مينا الذي ينسب إليه توحيد الوجهين القبلي والبحري تحت سلطة سياسة واحدة ، قام باجراء تعداد المصريين وقد قدر عددهم بثلاثة ملايين في ذلك الحين

ومما يروى أيضا من أهمية التعداد السكاني ، أن القدماء كانوا يؤرخون الأحداث الاجتماعية الهامة (الحروب . الأزمات . الأوبئة) بقربها أو بعدها الزماني عن موعد إجراء التعداد السكاني فمثلا كانت تجري هذه التعدادات لأفراد الشعب كل سنتين ، وكانت الحوادث التي تحدث في خلال حكم أحد الفراعة ، تؤرخ بالنسبة إلى التعداد . يقال مثلا وقع هذا الحادث في التعداد الأول أو الثاني أو بعده دراليك .

على أن هذه التعدادات السكانية كانت لها وظائف هامة بالنسبة للدولة

ذاتها ، فكانت تساعد الحكومات في معرفة عدد الأفراد الذين تجبى منهم الضرائب وعدد من تجمعهم من الصالحين للخدمة العسكرية أو من تسخرهم في القيام بالأعمال الإنشائية العامة على نحو ما كان يفعل الفراعنة الذين اهتموا بتشييد الإهرامات . ويحمل القول أن تعداد السكان في العصور القديمة والمجتمعات التاريخية المتحضرة كانت تهدف أولا وقبل كل شيء إلى حصر القادرين على دفع الضرائب أو المكلفين بالالتحاق في الجيش أى كان يهدف إلى تحقيق أغراض إدارية أو حربية أو مالية لصالح الحكومة اللهم إلا بعض الاستثناءات التي يمكن فيها أن يحقق النعداد السكاني أغراضاً نفعية لبعض الطبقات الشعبية ، على نحو ما يروى عن عناية الفرعون رمسيس الثاني بتعداد السكان لكي يوزع أو يعيد توزيع الأراضي عليهم بشكل يسكفل العدالة ويحقق للدولة دخلاً عادلاً من الضرائب . أو ما كان يجري في بعض الحالات بقصد تزويد السكان ، بما يلزمهم من مواد تموينية خاصة في أوقات المجاعات أو الأوبئة ، وربما كان هذا الهدف واضحاً بالنسبة للمجتمعات التاريخية التي كانت لها امبراطوريات تعتمد عليها في جلب المواد الغذائية اللازمة لسكانها كما كان شأن الامبراطورية الرومانية .

وعلى هذا النحو ظلت أهداف الدراسة السكانية نفعية محلية ، وإن تجاوزت ذلك المجال فليخدمة الدولة أو الطبقة الحاكمة أو الشعب المتسدد حتى تطورت الاهتمامات السكانية على يد التعاليم الإسلامية بالطبقات والمستويات الاجتماعية ومساعدة الفئات المعوزة والفقيرة وحصر أنصبة الزكاة . وفي المجتمعات الغربية تطورت أهداف الدراسة السكانية بعد اكتشاف الرحالة كولومبس للعالم الجديد عام ١٤٩٢م واهتمام الدول الأوروبية بالهجرة الواسعة للأمريكتين ومحاولة استغلال الثروات الطبيعية بها ، وظهور الوعي بأهمية الدراسة السكانية في تقدير القدرة الإنتاجية والاحتياجات للقوة البشرية ، الأمر الذي أدى فيما بعد إلى ظهور العناية

يبحث حالات السكان في الدول المختلفة من ناحية القدرة الإنتاجية والاستهلاكية والشرائية .

ومنذ عصر النهضة بدأت القوميات في الظهور في أغلب المجتمعات الأوربية ، وأصبحت كل أمة تهتم بنشاطها القومي الخاص ، ولم تقتصر عنايتها بالأمور الإدارية والخريرية والمالية . وإنما تناول إهتمامها سائر الشؤون الاجتماعية للسكان فأصبح تعداد السكان إحصاءاً اجتماعياً ، بمعنى أن كل دولة كانت تحاول أن تصف حالة سكانها من كل وجوها العائلية والدينية والمالية والسياسية والاقتصادية .

وقد ساعد على هذا التطور تقدم العلوم الطبيعية في القرن السابع عشر على يد مجهودات العلماء الطبيعيين وفي مقدمتهم . نيو تون ، وظهور الاهتمام بالإحصاء . في صورة علم جديد كان يطلق عليه . علم الحساب السياسي Political Arithmetic ، وهذا العلم يعتبر مقدمة لعلم السكان الاجتماعي ، لأن غرض ذلك العلم لم يكن بحث الناحية السياسية في المجتمع . وإنما كان غرضه بحث السكان من وفيات ومواليد في البلاد المختلفة ، وبحث دخل الأفراد وثرواتهم ، ومقدار ما ينتجونه ، وأنواع إنتاجهم ، والمدن التي يقوى فيها هذا الإنتاج ، ومقدار الضرائب المفروضة على الأموال .

هذا إلى أن كلمة « سياسي » كانت تقابل في الواقع كلمة « اجتماعي » عند المفكرين السابقين لآخر القرن التاسع عشر ، حين ابتدأ ظهور البحوث الاجتماعية في شكل عالمي ^(١) وهكذا تطور هدف الدراسات السكانية من ناحيتين : أما الناحية الأولى فهو الاتجاه إلى العناية بدراسة سكان الدول الأخرى ، بعد أن كان الاهتمام منحصراً في دراسة أحوال السكان المحليين ، والناحية الثانية هي الاتجاه إلى دراسة أحوال السكان المحليين ، لا بقصد

(١) الدكتور عبد العزيز عزت - في الإحصاء .

الأغراض الحربية والضريبية والمالية ، بل بقصد معرفة أحوالهم الاجتماعية للعمل على تحسينها .

فلا شك أنه يمكن للباحث في ضوء الدراسات الشاملة لسكان أى مجتمع من المجتمعات الإنسانية أن يحدد أو يرسم السياسة السكانية التى تلائم أحوال هذا المجتمع والتى تهدف إلى العمل على زيادة رفاهية أفراد ، على أساس موازنة عددهم بالموارد التى يمكن أن تستغل لصالحهم ، وآية ذلك أن الدراسات السكانية فى الآونة المعاصرة تستخدم فى محاولة تحديد معايير محدودة لقياس الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ، فمن ذلك مثلاً محاولة معرفة الدخل الحقيقى للفرد ، ويتوقف هذا المستوى على حجم الإنتاج وعلى الكفاية الإنتاجية التى تقاس على أساس مستوى إنتاج كل فرد من أفراد السكان المشتغلين فى كل ساعة عمل ، ومنها كذلك محاولة الوقوف على ثبات أو تقلب الدخل القومى العام باعتبار أن هذا يؤثر على الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للسكان .

إن هذا فضلاً عن رسم الخطوط الرئيسية لتوزيع الدخل القومى من الناحيتين الوظيفية والشخصية ، فمن الحق أن الغالبية العظمى من السكان يفضلون التقارب فى توزيع الدخل القومى على التفاوت الكبير فى توزيعه ، ويسعون وراء زيادة حصة العمل أى الأجور ، كما أنه من المسلم به أن يتحقق التفاوت العادل فى توزيع الدخل وفقاً للتفاوت فى المعرفة والمهارة ومدة الخدمة . . وكما قل التفاوت فى توزيع الدخل واقتصر التفاوت على مثل هذه الفروق العادلة ، وزادت حصة العمل فى هذا الدخل ، كلما ارتفع مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية .

كما أن الدراسة السكانية تساعد من الناحية الاقتصادية على رسم خطة طويلة الأمد لنمو الدخل الحقيقى للفرد ورفع مستواه المعيشى ، فكل فرد من أفراد المجتمع « مستوى معيشة ملائم » أو مرغوب فيه يطمح إلى تحقيقه ،

وهذا المستوى يفوق مستوى المعيشة الفعلى لهذا الفرد ، وكلما أحسن الفرد بزيادة دخله الحقيقى من عام لآخر ، بحيث تتضامل الثغرة بين المستويين ، كلما ارتفع مستوى رفاهيته الاقتصادية والاجتماعية .

هذا إلى أن معظم الدول الحديثة قد أخذت فى نطاق سياستها السكانية تتدخل بمختلف الوسائل فى كل ما يتعلق بشئون السكان ، من زواج وطلاق وتنظيم النسل وتحسينه وتعقيم بعض الأفراد العالة على الغير ، كضعاف العقول وذوى الأمراض الوراثية الخبيثة ... الخ ، كما تعمل أحيانا على تنسيق توزيع السكان بين جهات الإقليم المختلفة ، إلى غير ذلك مما يحقق لسكان الدولة أكبر قسط من الرفاهية .

وقد تنوعت الأهداف التى تحققها الدراسات السكانية فى الأوقات المعاصرة ، وكثرت هذه الأهداف مع تطور المدنية والثقافة ، وخاصة مع التقدم الذى طرأ على الوسائل الآلية التى تستخدم فى تبويب وتصنيف البيانات التى تجمع فى مختلف ظواهر الحياة الاجتماعية للسكان .

ونجد فى وقتنا الحاضر أن تعداد سكان الدولة الواحدة يصف ويحلل سكان الدولة من عدة نواح ، إجتماعية وسياسية واقتصادية فهو يصف أولا توزيع سكان الدولة فى أجزائها المختلفة ، وتوزيعهم فى فئات أعمار لكل فرع ، ويصف الحالة المدنية والعلمية والدينية للسكان فى كل ناحية ، ويبين توزيع السكان فى الحرف والمهن والصناعات المختلفة ، ويبين الحالة العلمية لهم وكذا حالتهم الصحية ... ونحو ذلك من النواحي الاجتماعية الهامة .

وفى ضوء هذه الدراسات يمكننا الوقوف على مقدار رقى الأمة ، ورفاهية سكانها ومدى تقدمها فى النواحي الاجتماعية والصحية والثقافية والاقتصادية ، وهى إلى ذلك تعطينا من وقت لآخر صورة واضحة لحالة

السكان في جميع هذه النواحي ، نعرف بواسطتها أثر التشريع القائم في سرعة نهوض الشعب وتقدمه ، ونحكم على صلاحية النظم والتقاليد السائدة وملائمتها لتطورات العصر ومقتضيات الأحوال ، ونستطيع بفضلها الاهتمام إلى تعيين الاتجاه الذي تأخذه في طريق الإصلاح ، وأضف إلى ما تقدم أنها تلفت أنظارنا أولاً بأول إلى مواطن الضعف في السكان الاجتماعى ، وتشير إلى نوع العلاج اللازم لتلافي هذا العيب قبل أن يستفحل أثره .

وهكذا أصبحت المسائل السكانية من أهم المسائل التي توجه العناية إلى دراستها الآن . لقد واجهت العالم زيادة مخيفة في عدد السكان بعد أن قلت نسبة الوفيات إلى درجة كبيرة ، بفضل التقدم الصحى ، والقضاء على كثير من الأوبئة .

وفي الإحصائية التالية ما يوضح خطورة المشكلة التي يواجهها العالم اليوم :
قدر سكان العالم :

في أول التاريخ الميلادى بحوالى ٢٥٠ مليوناً

وفى عام ١٦٥٠	» ٤٧٠ »	(كانت الزيادة طفيفة جداً)
وفى عام ١٨٥٠	» ١٠١٠٠ »	
وفى عام ١٩٠٠	» ١٠٥٥٠ »	(فى نصف ذلك القرن كانت الزيادة موازية تقريباً لعدد السكان الذين عاشوا على الأرض منذ الخلق إلى القرن السابع عشر) .

وفى عام ١٩٥٠	» ٢٣٦٦ »	(كانت الزيادة فى نصف هذا القرن معاداة لعدد السكان الحاليين لروسيا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة واليابان وأربع دول أخرى فى حجم سكان بريطانيا) .
--------------	----------	--

وفي عام ١٩٨٠ بحوالى ٣٥٧٠ مليوناً
« حسب تقدير الأمم المتحدة » .

وفي عام ١٩٨٠ بحوالى ٣٩٣٢ مليوناً
« في تقدير آخر للأمم المتحدة » .

(فإذا وصلنا إلى ذلك . حسب هــنا
التقدير وهو مبني على معدل الزيادة
في الجيل الأخير كان معنى هذا أن
هناك زيادة في جيل واحد وهم
زيادة تعادل كل سكان العالم منذ
الخليقة إلى أول القرن الحالي) .

من هذا يتضح لنا أهمية الدراسات السكانية ، لحل هذه المشكلة
التي تتعرض لها معظم دول العالم تقريباً ، وقد اهتمت به هيئة الأمم المتحدة ،
حتى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهذه الهيئة وافق على عقد مؤتمر على
مستوى عال تحت إشراف الأمم المتحدة مع تعاون هذا المؤتمر مع
الاتحاد العالمي للدراسة العلمية للسكان ، ومع الهيئات المتخصصة المختلفة .
وقد عقد هذا المؤتمر في مدينة روما في المدة ما بين ٣١ أغسطس و ١٠ سبتمبر
عام ١٩٥٤ (١) .

والواقع أن الوعي السكاني قد نضج في جميع دول العالم المتعدين (٢) حتى
أصبحت المسألة السكانية من الاهتمامات العالمية ، وانتقلت من المجال المحلي
إلى المجال الدولي ، وأصبحت الدراسات السكانية تتخذ الجانب التطبيقي
العملي أكثر من الاهتمام بالجانب النظري ، هادفة إلى إعداد طريقة عامة

(١) تقرير المؤتمر العالمي للسكان : أغسطس سنة ١٩٥٤

(٢) بدأ الاهتمام العالمي بمشكلات السكان يتخذ طابعاً علمياً منظماً منذ سنة ١٩٠٧ حيث
عقد أول مؤتمر عالمي لدراسة السكان في مدينة جنيف بسويسرا ثم تلاه مؤتمر آخر سنة ١٩٢٧
ومؤتمرات في سنة ١٩٣٩ ثم توقف نشاط المؤتمرات السكانية بسبب الحرب العالمية الثانية وما تلاه
من أزمات ثم بعد أن انتهت الحرب وتكونت هيئة الأمم ، بدأ التفكير في مشكلات العالم السكانية
من جديد وتولى ذلك جهاز الهيئة المعروف باسم المجلس الاقتصادي والاجتماعي . .

(٤ السكان)

للتخطيط الاقتصادي والاجتماعى لتحقيق رفع المستوى المعيشى والثقافى والصحى للمجتمعات البشرية .

ومما يدل على تزايد الوعى بخصوص هذه المشكلة أن معظم الدول قد اشتركت فى مؤتمر « روماء » المشار إليه حتى بلغ عدد المشتركين ثلاثمائة من علماء السكان المختصين .

وقد وضح خلال البحث فى أروقة المؤتمر أن قضية تزايد السكان تأخذ شكلا خطيرا فى البلاد المتخلفة اقتصاديا بوجه أخص ، ذلك لأن موارد هذه البلاد الاقتصادية لا تنمو بنسبة تكاثر السكان ، وبالتالي ينخفض مستوى المعيشة فى هذه البلدان بشكل يكاد يكون مضطردا .

وقد وضحت حقيقة أخرى وهى أن التزايد المستمر فى سكان هذه المناطق يقلل من المواد الأولية التى كان بالإمكان تصديرها إلى البلاد الأخرى المحتاجة إليها ، وهكذا فتزايد السكان فى منطقة ما يتعدى تأثيره المنطقة ذاتها إلى غيرها من مناطق العالم ويخل بالتوازن الاقتصادى العالمى الذى قد يؤدى بدوره إلى اهتزاز العلاقات الدولية وتوترها وبروز المشكلات والأزمات السياسية ، وهذا يؤيد صحة النظرية القائلة بأن الظواهر الاجتماعية المحلية ليست حالات خاصة بالأمة أو الدولة المائلة فيها ، بل هى فى الوقت نفسه مؤثرة فى كيان العالم أجمع ، طالما أن طبيعة المجتمع العالمى المعاصر جعلت دولة مترابطة المصالح متشابكة العلاقات ، فكما أنه لم يعد فى العالم مكان للاقتصاد المغلق Closed Economy فليس فى العالم أيضاً مكان للمجتمع المغلق المنعزل ، بل أنه يلاحظ أن الاقتصاد الموجه أو التخطيط الاقتصادى الذى أخذت به معظم الدول كان أمراً لا مفر منه لمحاولة التنسيق بين اتجاهات السكان وموارد المجتمع الاقتصادية ، وأصبحت سياسة التخطيط الاقتصادى وسياسة السكان المرسومة فى بلد ما

تأثران بما يجرى في البلاد الأخرى ، وتؤثران بدورهما في سياسات هذه البلاد .

وقد لوحظ في مَرْتَمَر رومَا أن معدلات الوفيات آخذة في التناقص المضطرد منذ نهاية الحرب النانية في معظم دول العالم ، وذلك نتيجة للتقدم الطبي والكيمائى الذى ساعد فى القضاء على كثير من حاملى الميكروبات ، وكذلك اكتشاف المبيدات والعقاقير التى تكافح الحيات والأوبئة كالبلسلين وغيره ، أضف إلى ذلك أن معدلات المواليد لم تتناقص كثيراً بل ظلت على حالها فى معظم الدول وبخاصة المتخلفة ، ولذلك فإن سكان هذا الكوكب يتزايدون بشكل يجعل بعض العلماء يعربون عن مخاوفهم الشديدة .

[فى البرازيل مثلاً ، كانت نسبة المواليد قبل الحرب الثانية تبلغ ٤٧ فى الألف ، وكانت نسبة الوفيات تصل إلى حوالى ٣٠ فى الألف ، ومن ثم كانت نسبة الزيادة الطبيعية فى السكان تصل إلى حوالى ١٧ فى الألف سنوياً . أما الآن فنسبة المواليد قد انخفضت انخفاضاً طفيفاً فأصبحت ٤٤ فى الألف ، إلا أن نسبة الوفيات قد انخفضت انخفاضاً كبيراً فأصبحت حوالى ١٨ فى الألف أى أن الزيادة الطبيعية فى البرازيل الآن هى ٢٦ فى الألف .

فإذا يكون مصير هذا البلد ومصير البلدان المشابهة له مثل أندونيسيا و الهند ودول جنوب شرق آسيا و الصين ، وماذا يكون مصير الدول التى تعتمد على هذه البلدان المتخلفة فى شراء ما يلزمها من مواد أولية .

// إن بلاد كالولايات المتحدة الأمريكية تستورد حوالى نصف مواردها الأولية من البلاد المتخلفة اقتصادياً ، وتستورد المملكة المتحدة حوالى ثلثي مواردها الأولية والغذائية من هذه البلاد المتخلفة أيضاً ، وتزايد السكان فى هذه المناطق يترتب عليه ازدياد الاستهلاك المحلى وبالتالي انخفاض الصادرات . وإذا كان من المعروف لدينا أن دولة كالولايات المتحدة

تستورد البترول والفوسفات والحديد الخام والزنك والمنجنيز والرصاص والكبريت والبوتاس ، فماذا يكون مستقبل الولايات المتحدة إذا حدث وأصبحت البلاد المصدرة لهذه المواد الأولية تستهلكها كلها أو معظمها لسد حاجاتها المحلية

إن هذا المثال يوضح عمق المشكلة السكانية وخطورتها بالنسبة للعالم أجمع ويفسر من ناحية أخرى تهافت الدول الكبرى على فرض نفوذها الإقتصادي والثقافي في الجماعات التي تورد لها المواد اللازمة لإنتاجها الصناعي .